وهو المراد هنا كتحمل شهادة بمعنى مشهود به هي مصدر بمعنى
المفعول تحمل الشهادة وكتابة الصك وهو الكتاب فرضا كفاية
في كل تصرف مالي او غيره كبيع ونكاح وطلاق واقرار اما فرضية
التحمل في ذلك فللحاجة الى اثباته عند التنازع والموقف
الاتقفاد عليه في النكاح وغيره مما يجب فيه الاشهاد واما
فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة لما مر انه لا يلزم القاضي
ان يكتب للخصم ما ثبت عنده او حكم به فلانها لا يستغنى
عنها في حفظ الحق ولانها اثر ظاهر في التذكر وصورة الاول
ان يحضر من يتحمل فان دعي للتحمل فلا وجوب الا ان يكون
الداعي معذورا بمرض او حبس او كان امراة محذرة
او شاهدا يشهده على امر ثابت عنده ولا يلزم الشاهد
كتابة الصك الا باجرة فله اخذها كما له ذلك في تحمله ان
دعي له لا في ادايه وله بعد كتابته حبسه عنده للاجرة
وكذا الاداء للشهادة فرض كفاية وان وقع التحمل اتفاقا
انكانوا جماعا كان زاد الشهود على اثنين فيما يثبت بهما
فلو طلب من واحد منهم وهو من زايدي او من اثنين
منهم او لم يكن الا هما او الا واحد والحق يثبت به ويمين
عند الحاكم المطلوب اليه فرض عين والا فرض كفاية الى ان ترك
الواجب قال تعالى ولا يابى الشهداء اذا ما دعوا سواء كان
الحق في الثالثة يثبت بشاهد ويمين ام لا فلو ادى واحد
وامتنع الاخر وقال للمدعي احلف معه عصى لان من مقاصد

الاشهاد

الاشهاد التفرغ عن اليمين وانما يجب الاداء اذا دعي المتحمل
من مسافة عدوى بناء على انه يلزمه الحضور الى القاضي
للاداء ولم يجمع على فسقه بان اجمع على عدمه او اختلف
فيه كشارب نبيذ فيلزمهم شاربه الاداء وان عهد من القاضي
رد الشهادة به لانه قد يتغير اجتهاده اما اذا اجمع على فسقه
كشارب الخمر فلا يجب عليه الاداء اذ لا فايدة له سواء كان فسقا
ظاهرا ام خفيا بل يحرم عليه ذلك ولا عذر له من نحو مرض
كتخلف المراة وغيره مما تسقط به الجمعة والمعذور يشهد
على شهادته او يبعث القاضي اليه من يسمعها واذا
اجتمعت الشروط وكان في صلاة او حمام او على طعام فله
التاخير الى ان يفرغ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة
وادايها تقبل شهادة على شهادة مقبولة شهادته في غير
عقوبة لله تعالى واحصان ما لا كان او غيره كعقد ونسخ
وقود وحد قذف لعموم قوله تعالى واستشهد واذوي عدل
منكم ولدعاء الحاجة اليها كان الاصل قد يتعذر ولان الشهادة
حق لازم للاداء فيشهد عليها كساير الحقوق بخلاف عقوبة
الله تعالى والاحصان لان حقه تعالى المشروط فيه الاحصان
في الجملة مبني على المسامحة وحق الادمي على المضايقة
وذكر الاحصان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة غيره
فلا يصح تحمل شهادة مردودها كما سق وبرقيق وعبد و
كذا لا يصح تحمل النساء وان كانت الشهادة في ولادة او رضاع

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)